

قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها باستخدام النسب المالية - دراسة حالة في شركة التأمين الوطنية

م.م. هدى ابراهيم نادر
جامعة بغداد- المعهد العالي للدراسات
المالية والمحاسبية

أ.م.د. علاء عبد الكريم البلداوي
جامعة بغداد- كلية الهندسة

المستخلص :

يؤدي قطاع التأمين دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد القومي فضلاً عن الحماية الاقتصادية التي يوفرها التأمين لكثير من الشركات فهو يساعد في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية للاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة وفي المجتمعات المتقدمة اقتصادياً ، ولذلك فتحليل نتائج وتقييم أداء هذا القطاع يكتسب أهمية كبيرة حيث أن شركات التأمين تتعامل في أموال الغير، وتعد معرفة الملاءة المالية في هذه المؤسسات وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف فضلاً عن معرفة قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق .

وقد استخدمنا في البحث بعض مؤشرات النسب المالية وتم حساب قيمهم من خلال البيانات المالية في شركة التأمين الوطنية للمدة من عام 2007 ولغاية عام 2011 ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ان النسب المالية تخدم المحلل المالي في معرفة أداء الشركة في مجالات الملاءة والربحية والسيولة . وكذلك مدى كفاءة إدارتها في تنفيذ سياستها التمويلية والاستثمارية .

الكلمات المفتاحية: الملاءة المالية ، شركات التأمين ، السياسة الاستثمارية.

Measurement of the Financial Adequacy of the Insurance Companies and its Affecting Factors by Using the Financial Rates : A case study in the National Insurance Company.

Abstract:

The insurance field plays an important role in the national economic development in addition to the economic protection offered to many companies. It participates in collecting the necessary funds to finance the development plans in the developing communities for the investment in many economic fields besides financing the economically developed communities. For that reason, the analysis of the results and the performance of that field would obtain significant importance where the insurance companies deal with others' money.

Knowing the financial adequacy in these establishments is considered a means for achieving many goals in addition to acknowledging the capabilities of these companies to keep their obligation towards the holders of the documents.

Some of the financial rates indications are used in this paper where their values have been computed by using the financial data taken from the national insurance company for the period from 2007 to 2011. This study reached some conclusions such as that the financial rates would serve the financial analyst to know the performance of the company in the fields of adequacy, profits and funds and how successful their management competence is successful in carrying out their financing and investing policies.

المقدمة

لقد شهد القطاع التأميني في العراق تطورات كبيرة خلال النصف الثاني من القرن الماضي تزامنا مع التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق بشكل عام ، حيث بلغت عدد شركات التأمين العاملة في العراق والتي تخدم قطاع الاعمال والافراد (29) شركة تأمين (3) منها مملوكة للقطاع العام والباقي للقطاع الخاص (تقرير شركة التأمين الوطنية) ، ويحتل قطاع التأمين موقعا استراتيجيا بين القطاعات الاقتصادية الاخرى ، حيث انه يوفر الحماية الاقتصادية المناسبة لموارد المجتمع البشرية والمادية . ويعتبر الدرع الواقي من أية هزات قد تواجه الاقتصاد القومي ، وتؤكد الدراسات ان التأمين يسهم في خفض الضغوط التي تواجهها الميزانية الحكومية حيث ان الحكومات في الدول المتقدمة اخذت تستخدم التأمين كوسيلة من وسائل تقديم الخدمات الاجتماعية ، ولشركات التأمين الكثير من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية المهمة من بينها تكوين مصادر مغذية للمشاريع الاستثمارية في الاقتصاد . ونظراً للازمات الاقتصادية الكبيرة التي مر بها العالم في الاونة الاخيرة زاد اهتمام الشركات بصورة عامة وشركات التأمين بصورة خاصة بموضوع قياس الملاءة المالية والعوامل المؤثرة فيها لكونها تتعامل باموال الغير مما يتطلب منها معرفة وضعها المالي بصورة مستمرة لبيان مدى قدرتها بالوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق .

منهجية البحث

مشكلة البحث

يعد التأمين أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية التنموية في أي دولة ، وتحمل ملاءة شركات التأمين أهمية كبيرة سواء بالنسبة للمؤمن لهم أو بالنسبة لشركات التأمين ، وتهتم الحكومات بموقف شركات التأمين من حيث ملاءتها المالية ضماناً لحقوق حملة الوثائق . وهناك بعض من شركات التأمين سواء الحكومية أو الأهلية والجهات الرقابية المسؤولة عن رقابتها لا تولي أهمية لاستخدام مؤشرات التحليل المالي لقياس مدى الملاءة المالية لتلك الشركات . ومن هنا أصبح التعرف على الملاءة المالية والعوامل التي تؤثر فيها لشركات التأمين امراً " ضرورياً " للتأكد من قدرتها على الاستمرار وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق في مواعيدها المحددة .

هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة مدى التزام وتطبيق شركة التأمين الوطنية لمعايير الاداء الموضوعية ومعايير الملاءة المالية .
اهمية البحث :- بتقتل اهمية البحث بالآتي :-
 أ - معرفة الوضع المالي للشركة والتطورات التي يمكن ان تطرأ على ادائها من اجل تلافي نقاط الضعف فيها .
 ب- قياس الملاءة المالية ومعرفة كفاءة استخدام وادارة الموارد ومدى فعالية الشركة .
 ج- يمثل قطاع التأمين جزءاً كبيراً وهاماً من القطاع الاقتصادي ، بل يعد القطاع الضامن لكل القطاعات الاقتصادية الاخرى وبالتالي فان تعرض احدي شركات التأمين للازمات المالية يكون له اثاره السلبية على القطاعات الاقتصادية الاخرى .

فرضية البحث

تفترض الدراسة ان اعتماد مؤشرات التحليل المالي المستندة الى طبيعة نشاط التأمين تساعد في معرفة الوضع المالي والملاءة المالية لشركات التأمين .

مصادر البحث

أ-المصادر النظرية :- تتضمن الكتب والمؤلفات والدوريات والأبحاث العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع بالإضافة الى استخدام الشبكة الدولية (الانترنت).

ب المصادر من الجانب التطبيقي :- تم جمع البيانات من خلال الوثائق والمستندات التي تم الحصول عليها من شركة التأمين الوطنية للمدة من 2007 ولغاية 2011.

منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باستعمال مؤشرات التحليل المالي .

عينة البحث

تم اختيار شركة التأمين الوطنية عينة للبحث كونها الشركة العريقة والرائدة الاولى في مجال التأمين في العراق .

حدود البحث

يتم تحديد حدود البحث من خلال الاتي :-

- أ - الحدود المكانية :- شركة التأمين الوطنية كموقع للبحث
- ب - الحدود الزمانية:- خمسة سنوات للمدة من 2007 ولغاية 2011

1- الاطار النظري للعملية التأمينية

1-1 تعريف التأمين

عرفت لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الامريكية التأمين بأنه " تجميع للخسائر العرضية عن طريق تحويل هذه الاخطار الى المؤمنين (شركات التأمين) ، والذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر ، او لتوفير مزايا مالية اخرى في حالة وقوعها ، او لتقديم خدمات متعلقة بالخطر (ريجدا ، 2008 ، 51) .

وعرف المساعد الخدمة التأمينية بانها " المنفعة او مجموع المنافع التي يمكن ان يحصل عليها المؤمن له من وثيقة التأمين جراء اقتنائه لها وتؤدي الى اشباع حاجاته ورغباته " (المساعد 2003،ص358).

1-2 أنشطة شركة التأمين ووظائفها الرئيسية

تؤدي شركة التأمين دوراً مزدوجاً فهي فضلا عن الخدمة التأمينية التي تقدمها وهي النشاط البارز الذي تجند له جهود العاملين بالشركة ، هناك وظيفة الاستثمار وهي اقل وضوحا وفعالية ، ولقد انعكس هذا الدور المزدوج على تنظيم وادارة تلك الشركة وهناك وظيفتين رئيسيتين هما :-

أ-ادارة العمليات: - تؤدي الشركة دور الوسيط الذي يتلقى اقساط التأمين ويقوم باستثمارها ، ومن مجموع الاقساط التأمينية وعوائد الاستثمار تخصم التكاليف

والمبلغ الذي تدفعه هذه الشركة في شكل تعويضات و عوائد للمؤمن لهم ليتبقى الربح الذي يحصل عليه اصحاب الشركة .
 ب-ادارة النشاط التسويقي : يتضمن التسويق الناجح للخدمة التأمينية تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول الى الزبائن بأقل تكلفة ، فكلما قلصنا تكاليف ابتكار الانواع الجديدة وتدريب الوكلاء والاشراف عليهم ، سنتوصل الى تحقيق اقساط منخفضة نسبيا وبالتالي المحافظة على الحصة السوقية .
 (طبائبية ، 2011 ، ص75) .

1-3 الاستثمار ودوره في شركات التأمين

تتجمع لدى شركات التأمين اموال طائلة نتيجة طبيعة نشاطها ، وهذه الاموال تتمثل باقساط التأمين ، اذ تقوم بتحصيله من المؤمن لهم (افراد ، وحدات اقتصادية) فضلاً عن الاموال الخاصة بها والتي تمتلكها مثل راس المال والاحتياطيات ، وهذه الاموال لا يمكن تجميدها ولا بد من استغلالها من خلال توظيفها في مجالات الاستثمار المختلفة وذلك لسداد الالتزامات المترتبة عليها . إن الاستثمار يشكل رافداً اساسياً لشركات التأمين حتى تقوم باعمالها لان أي شركة تأمين اذا اعتمدت اقساط التأمين وحدها فلن يكون عمرها طويلاً وعائدية هذه الاستثمارات ستدعم الجانب الفني اذ ان المطالبات موضوع ليس تحت السيطرة على الدوام ولا سيما حين تدخل شركات التأمين في تغطية حوادث كبيرة وهنا يأتي دور عائدات الاستثمار كداعم ورافد لشركة التأمين بغية الاستمرار في عملها على أكمل وجه ، كما ان ايجابيات الاستثمار في شركات التأمين ستقدم فائدة لنمو هذا القطاع ككل وعائدية ايضاً لاصحاب راس مال الشركة . إن السياسة الاستثمارية في شركات التأمين تتطلب مراعاة الاعتبارات الاتية : (السلمان ، 1990 ، ص58)

- 1-الابتعاد عن اعمال المضاربة أو المخاطرة .
- 2-تناسب طبيعة الاستثمارات مع التزامات الشركة من ناحية استحقاق الأجل ، وان تكون الاستثمارات ذات آجال مختلفة لضمان تلبية التزامات الشركة .
- 3-أن تؤمن الاستثمارات عوائد ثابتة ومستمرة بحيث تتمكن الشركة من تقدير دخلها والتزاماتها
- 4-التنوع في مجالات الاستثمار لغرض تفادي الخطر الذي قد يحدث من تأثير بعض انواع الاستثمارات بظروف اقتصادية معينة .
- 5-المحافظة على القدرة الشرائية للاموال المستثمرة .
- 6-نسبة السيولة في نوع الاستثمار ، أي مراعاة سهولة تحويل الاستثمارات الى اموال نقدية ، والمرونة في التحويل من نوع الى آخر من انواع الاستثمارات دون التعرض لخسارة كبيرة (اوراق مالية حكومية مضمونة) .

ان الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين تتمثل في :- (الربيعي ،2012،ص42)

- أ - الاستثمارات ذات العائد الثابت
ب -الاستثمارات ذات العائد غير الثابت

2- الملاءة المالية في شركات التأمين

2-1 مفهوم الملاءة المالية :-

اختلف الباحثون في تعريفهم للعديد من المفاهيم المحاسبية ، الا انهم اتفقوا على اطار عام لتعريف الملاءة المالية للشركة . فعرفت الملاءة المالية بأنها القدرة على امتلاك الاموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية أو هي الفرق بين الاصول والخصوم بحيث يكون هذا الفرق دائما في صالح الاصول حتى يمكن القول بان هيئة التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها حيث يجب عدم المساس باصول الشركة عند دفع الالتزامات المختلفة ، بمعنى انه من الطبيعي ان الشركة تستطيع الوفاء بالتزاماتها عن طريق دفع المطالبات من الدخل الخاص بالاقساط الجديدة حتى لا تعرض الشركة اصولها للوفاء بالتزاماتها فحملة الوثائق لا يهتمهم فقط قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الان وانما يهتمهم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طوال مدة سريان الوثيقة (حمودة ، ص9 (http://faculty .ksu.edu) . وعرفها (طعيمة ، 2002 ، 290) " بانها القدرة على سداد الالتزامات عند الاستحقاق " كما وعرفت بانها " مقدار راس المال الواجب امتلاكه من قبل شركة التأمين لكي تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة وثائق التأمين في المستقبل مع احتمال تحقق خطر عال" (حسن وفلوح ، 2011 ، 368). كما وعرفت ملاءة شركات التأمين " توافر القدرة المالية الدائمة لتسديد الالتزامات المالية الناتجة عن وقوع الكوارث " ، أي بمعنى ان تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها اتجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة (عبدالنور وهدى، 2009 ، 278) .

2 2 العوامل المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين

يرى بعض الباحثين (سامي ميقاتي) ان هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على مقدرة الشركات المالية واوزاعها الاقتصادية وبالتالي تنعكس على ملاءتها المالية ومن هذه العوامل(الفضلي،2012)

:- (<http://www.annaharkw.com/annahar/articleprint.aspx?id=31265>)

اولاً :-**العوامل الداخلية** :- إن العوامل الداخلية متمثلة بعناصر قائمة المركز المالي من راس المال ، واحتياطيات الشركة الاختيارية والالزامية.

ثانياً:- العوامل الخارجية :- وهي العوامل الخارجية المتغيرة والتي تؤثر على

الملاءة المالية للشركات ويصعب التحكم فيها من قبل شركة التأمين كونها خارجة عن سيطرة ادارة الشركة ، الا ان شركات التأمين تأخذ كافة الاحتياطات لتخفيف آثار هذه العوامل على سير أعمالها وتتمثل في :-
* العوامل الاقتصادية: مثل متغيرات النظم الضريبية وتقلبات اسعار الصرف .

* العوامل الفنية: وتتعلق بسوء ادارة المحفظة الاستثمارية وعدم كفاية

الاحتياطات الفنية بسبب متغيرات السوق او الخسائر الكوارثية .

* العوامل السياسية: التي تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي للبلد ، ومنها

التأمين كما في حالات الحروب الاهلية والحروب الدولية ، حيث يزداد

سعر التأمين . الامر الذي يتطلب زيادة الاحتياطات .

* العوامل الادارية: ويعني بها مقدرة الادارة في سياساتها الاكتتابية

والاستثمارية والفنية ، حيث اشادت احدى الدراسات لسوق التأمين العالمي

منذ سنة 1969 وحتى سنة 2006 الى ان كل افلاس مالي تتعرض له

شركات التأمين كان بسبب سوء الادارة ، كما اشارت الدراسة الى عناصر

عدم الكفاءة التي تمثلت في عدم كفاية الاحتياطات ، وعدم كفاءة سياسات

التسعير وكذلك العش كاملة على سوء الادارة .

* العوامل الاستثمارية: بما ان الاستثمارات هي التي تولد الجزء الاكبر من

ارباح شركات التأمين لانها تعتبر نشاطاً مهم أ بالنسبة لهذه الشركات

مقارنة بالمنشاءات الاقتصادية الاخرى . تقوم الدولة بالتدخل ليس فقط في

تحديد اتجاهات هذه الاستثمارات بل أيضاً أ تحدد النسب التي ينبغي ان

تستثمر في كل قطاع ، كون الاستثمارات تشكل ضمانة لحقوق حملة

الوثائق (أبو بكر ، 2011،ص48) بينما يرى البعض ان هناك العديد من

العوامل التي تؤثر في الملاءة المالية لشركات التأمين والتي من اهمها:-

1- راس المال

2- المخصصات الفنية والاحتياطات المالية وتشمل :-

أ- مخصص الاخطار السارية

ب- مخصص التعويضات تحت التسوية

ج- الاحتياطات المالية

د- مخصص التقلبات العكسية

3- اصول المشروع واستثماراته

4- العوامل الادارية

مما سبق يمكن القول ان اهم العوامل التي تؤثر في الملاءة المالية لشركات

التأمين تتمثل في :-

- أ - السياسة الاكتتابية السليمة وتحقيق عائد تأميني مناسب .
 ب -السياسة الاستثمارية السليمة لشركة التأمين .
 ت -سياسة شركة التأمين السليمة في اختيار معيدي التأمين .
 ث -سياسة الشركة السليمة في ادارة اموالها . (ابو بكر ، 2011 ، ص50)

2-3 اهمية الملاءة في شركات التأمين

تتبع اهمية الملاءة في مجال التأمين من ان السلعة التي يتم التعامل بها بيعاً وشراءً هي سلعة غير منظورة فهي وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنياً بمدة معينة ، وقد لا يتحقق خلالها ، وفي الاحوال جميعها لا يمكن معرفة حدوثه ، وعلى هذا يجب ان تعرف ملاءة شركة التأمين عند التعاقد وايضاً يجب التحقق من استمرار هذه الملاءة في المستقبل (طعيمة ، 2002 ، 298) .فهي حماية لمصالح حملة وثائق التأمين وذلك بالوفاء بمستحققاتهم في اوقاتها المحددة . ويعتبر قوة ومتانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الاهمية للاطراف الاتية (ابو بكر ، 2011 ، ص 44):-

- أ- حاملي وثائق التأمين الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها في وثيقة التأمين .
 ب- المستثمرون او حاملي الاسهم الذين يهمهم ان تحتفظ الاسهم بقيمتها او تحقيق الزيادة في هذه القيمة .
 ج- الموظفين في الشركة الذين يهمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم .
 د- متانة المركز المالي لشركة التأمين تهم الادارة العليا في الشركة ويؤثر على سمعتها وفرص عملها في المستقبل .
 هـ- معيدي التأمين الذين يتأثرون بصعوبة في جمع اقساط اعادة التأمين .

وتهدف الملاءة المالية الى اعطاء انذار مبكر للشركة لاتخاذ اجراءات تصحيحية او التدخل من جانب سلطة الاشراف وذلك قبل ان يتم الوصول الى حالة الاعسار المالي ، فهي ضمان نجاح وبقاء واستمرارية نشاط شركات التأمين لما لها من اهمية اقتصادية واجتماعية .

3- المؤشرات التحليلية المالية في شركات التأمين

3-1 التحليل المالي لشركات التأمين ، تعريفه ، واهدافه ، واهميته

تعد صناعة التأمين صناعة فنية متخصصة تستلزم مواكبة التغيرات والتطورات العالمية ، مما يتطلب تقوية المراكز المالية لشركات التأمين ، الامر الذي يستدعي قياس ومعرفة الملاءة المالية والعوامل المؤثرة عليها في تلك الشركات من اجل معرفة مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قبل حملة الوثائق وذلك عن طريق استخدام بعض المؤشرات المالية التي تعتمد على كفاية المخصصات الفنية لمواجهة هذه الالتزامات (أبو بكر ، 2009 ، ص14)

3-1-1 تعريف التحليل المالي

هناك العديد من التعاريف للتحليل المالي منها انه يعرف كونه الدراسة المنهجية باستعمال ادوات ووسائل ومعلومات محاسبية ومالية ، من اجل اعطاء تقدير حول المخاطر الماضية ، الحالية والمستقبلية الناتجة عن الوضعية المالية والاداء (طبائية ، 2010 ، ص76) .

كما يعرف بانه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والارقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية الى كم اقل وواضح واكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات (ابو بكر ، 2009 ، ص15) . وتتمثل القوائم المالية أهم مصدر للمعلومات يتم عن طريقها تقييم الوضع المالي والملاءة المالية للشركة والتي تتالف اساسا من :

(higgins,2001,6)

أ- الميزانية العمومية

ب- قائمة الدخل

ج- قائمة التدفقات النقدية

3-2 اهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي الى تحقيق الغايات والاهداف الاتية(الشنطي وشقر ، 2005 ، ص175) (عقل ، 2009 ، ص239) :-

- أ- معرفة حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.
- ب- تحديد قدرة الوحدة الاقتصادية على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض.
- ج- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- د- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- هـ- بيان الاتجاهات التي يتخذها أداء الوحدة.
- و- تقييم جدوى الاستثمار في الوحدة.
- ز- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- ح- معرفة وضع الوحدة الاقتصادية بالقطاع

3-3 معايير التحليل المالي المعتمدة

- عند اجراء التحليل لايد من توفر مجموعة من المعايير تتلخص فيما يلي :-
- أ-المعايير التاريخية :- وهي تلك المعايير التي تستمد من اداء الشركة ذاتها في الماضي
- ب-معايير الصناعة أو القطاع :- وهي المعايير المستخدمة من القطاع او النشاط الاقتصادي الذي تنتمي اليه المنشأة .
- ج-المعايير المطلقة :- وهي عبارة عن مجموعة من المعايير المتعارف عليها والمستمدة من التجارب العملية .
- د- المعايير المستهدفة :- وهي المعايير التي تسعى ادارة الشركة الى تحقيقها (طبائبية ، 2010 ، ص 76) .

4-3 اهمية التحليل المالي

تمتد اهمية التحليل المالي الى مساعدة الادارة في التخطيط والرقابة وهما الوظيفتان الاساسيتان لادارة اي مشروع ، كما انها تساعد المستثمر والمقترض والباحث والزبائن والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالمجال في التعرف على جزئية معينة تهتم كل منهم عن اداء المشروع واتجاهاته المستقبلية ، الا ان هذه الاهمية تتضاعف في المؤسسات المالية المنوط بها تجميع المدخرات من الافراد بغرض اعادة استثمارها او بغرض تعويضهم عن اية خسائر تلحق بهم جراء تحقق اي الاخطار التي يتعرضون لها ، تلك الوظائف التي تقوم بها البنوك وشركات التأمين ، اذ ان هذه المؤسسات تعمل باموال الغير دائما" ، ومن هنا تبرز الاهمية المتضاعفة للتحليل المالي بها . ونظرا" لان التزامات شركات التأمين تتجاوز ما تقوم بتحصيله من اقساط بشكل كبير (نظرا لاعتمادها على احتمال تحقق الخطر لدى البعض من الكل) لذا كان التحليل المالي ذا دور عظيم في تلك المؤسسات على وجهه الخصوص وهو ما ادى الى اتفاق كافة الراء العلمية والعملية في مختلف اسواق التأمين بصفة عامة (ابو بكر ، 2009 ، ص17) . فاهمية استخدام التحليل بالنسب المالية يرجع الى كمية المعلومات التي توفرها القوائم المالية وقابلية المقارنة بين الوحدات الاقتصادية على اختلاف احجامها (Rees,1990,p120) .

3-5 اهم النسب التي تستخدم في قياس الملاءة المالية والعوامل المؤثرة عليها في نشاط التأمين

يعتمد صانع القرار في شركات التأمين عند تقويم الاداء المالي للشركة على عدة اساليب من اهمها التحليل الافقي ، العمودي،التوازنات والنسب المالية وتعد النسب المالية اهمها وأكثرها استعمالاً ، اذ اصبح استخدامها لاغراض تقييم الاداء

من الامور المألوفة والواسعة الانتشار الى درجة لا يمكن معها القول بأنه لا يتصور ان يتم تحليل أي بيانات عن الاداء المالي دون استخدام النسب المالية بصورة أو بأخرى (طبايبيبة ، 2011،ص78) . وتستخدم النسب المالية في قياس ومعرفة الوضع المالي والملاءة المالية في شركات التأمين ، لذا فمن الواجب ان تعكس بوضوح مدى النجاح الذي حققته هذه الشركات عبر مدة زمنية ماضية ، وان تبين مدى القصور والشلل الذي اصاب ادائها ، ونظراً لكون النشاط التأميني له خصوصية معينة تختلف عن النشاطات المالية والخدمية الاخرى ، لذلك فان النسب المالية المستخدمة لقياس الوضع المالي والملاءة المالية في هذا القطاع تختلف عن القطاعات المالية والخدمية الاخرى . وفيما يلي اهم هذه النسب :-

3-5-1 قياس نسبة الملاءة المالية :-

شهد نظام الملاءة للمؤسسات المالية بما فيها شركات التأمين تغيرات مهمة على المستوى الدولي نتيجة العديد من الاسباب ، ولا سيما عولمة الخدمات المالية وتكاملها عبر العالم والتقدم الهائل في النظرية والممارسة للاساليب الحديثة في ادارة المخاطر وزيادة التعقيد للمنتجات المالية ومنتجات التأمين ، اضافة الى ذلك ازدياد المنافسة بين شركات التأمين والبنوك والحاجة لزيادة حماية حقوق الزبائن ويمكن قياسه بالمعادلة الاتية (حسن ، وفلوح ، 2011،ص 370 - 375) .

$$\text{أ- الاقساط الى حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الاقساط المحتفظ بها}}{\text{حقوق المالكين}} \times 100$$

النسبة المقبولة لا تزيد على 250% . (حسن ، 2011، ص 375)-

3-5-2 نسب النشاط : ويمكن قياس نشاط الشركة بالمعادلات الاتية

$$\text{أ- نسبة الاحتفاظ باقساط التأمين} = \frac{\text{صافي الاقساط المكتتبية (المحتفظ بها)}}{\text{اجمالي الاقساط المكتتبية}} \times 100$$

النسبة المقبولة هي اكثر من 50% (طبايبيبة ، 2011، ص 80)

إن قياس حجم الاقساط الصافية بالنسبة الى اجمالي الاقساط (معدل الاحتفاظ) له اهمية كبيرة فان معدل الاحتفاظ يظهر معدل الاحتفاظ بالاقساط ومدى اعتماد الشركة على معيدي التأمين وكلما تدنت النسبة عن المعدل 50% فان الشركة تعد وكالة تأمين وليست شركة تأمين وتجد نفسها مقيدة اكثر بشروط وقيود معيدي التأمين (حمودة ، <http://faculty.ksu.edu>)

ب- التغيير في صافي الاقساط المكتتبة = صافي الاقساط للعام الحالي - صافي الاقساط للعام الماضي
صافي الاقساط للعام الماضي

المدى المقبول (-33% و 33%)

يقيس هذا المؤشر مدى استقرار العمليات التأمينية في الشركة، لان زيادة حجم الاكتتاب عن المدى المقبول من سنة لآخرى قد يعرض شركة التأمين للخطر، وبنفس المنطق فان نقص حجم الاكتتاب عن المدى المقبول يعني انكماش النشاط بنسبة كبيرة قد يؤدي الى مشاكل مالية وادارية تتعرض لها شركة التأمين فهذا المقياس يظهر التغيير في حجم الاقساط الصافية لسنة ما مقارنة بالسنة التي قبلها حيث ان الزيادة في حجم الاقساط الصافية المكتتب بها تتطلب زيادة رأس المال والاحتياطيات (حمودة، <http://faculty.ksu.edu>).

3-5-3 نسبة السيولة :- ويمكن قياس سيولة الشركة بالمعادلات الاتية :-

$$أ - متانة المركز المالي = \frac{\text{الاحتياطيات الفنية}}{\text{صافي الاقساط المحتفظ بها}} \times 100$$

النسبة المقبولة اكثر من 150%

وهذا المؤشر يقيس نسبة السيولة المالية للشركة وذلك حماية لمصالح حملة الوثائق (الفضلي، مصدر سابق)،

$$ب - نسبة الاحتياطيات غير الفنية = \frac{\text{الاحتياطيات غير الفنية}}{\text{صافي الاقساط المحتفظ بها}} \times 100$$

3-5-4 نسب الربحية :- تهدف شركات التأمين الى تحقيق اكبر ربحية ممكنة،

لذا تم وضع مجموعة من النسب لقياس كفاءة وفاعلية الشركة، لانها ان لم تتحصل على ارباح كافية فان بقاءها لاجل طويل في سوق المنافسة سيكون صعب ومن اهم مضامينه نسبة الربحية في نشاط التأمين ويمكن قياسه بالمعادلة الاتية :-

$$\text{عائد الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل من الاستثمار}}{\text{متوسط قيمة الاصول المستثمرة للعام الحالي والسابق}} \times 100$$

وهي من اهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة المالية الاستثمارية لشركة التأمين، وحدها الادنى المقبول هو (4,5%) .

تعد هذه النسبة من النسب المهمة التي تظهر ربحية شركة التأمين، حيث تعطي مؤشر أ جيد أ جودة محفظة استثمارات الشركة (حمودة،

<http://faculty.ksu.edu>)

4- الرقابة ومدى الحاجة اليها في صناعة التأمين

ان صناعة التأمين مثل اي صناعة تقدم الخدمات المالية تعمل من خلال اطار رقابي يفرض عليها من المشرع والادارة والوكالات القضائية ، وفي ظل اقتصاد مختلط فيتطلب الامر ان الرقابة على صناعة التأمين ، مثل القطاعات الاقتصادية الاخرى ، تكمل ميكانيكية حرية السوق والا ستكون غير قادرة على التأثير الايجابي في النظام المالي .

وعلى الرغم من ان بعض قطاعات الاعمال بدأت تتخلى عن الرقابة ، الا ان صناعة التأمين ما زالت من الصناعات التي تراقب بدرجة كبيرة ، لذلك فان الرقابة على التأمين وبسبب عدم الملاءة لبعض الشركات اصبحت في الوقت الحاضر محل جدل ودراسة على نطاق واسع (حمودة

<http://faculty.ksu.edu>). ان الحاجة الى الاشراف والرقابة على شركات التأمين تبدو غاية في الاهمية بسبب الرغبة في حماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين من التأمين وضمان استمرارية هيئات التأمين وقوة مركزها المالي والافصاح عنه بصورة تتفق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ونظرا لما تحققه شركات التأمين من نتائج فرضت الدولة رقابة صارمة على مختلف انشطتها وذلك لضمان التسيير الامثل للعملية التأمينية ويرجع اسباب هذا الاهتمام الى :-

أ- صعوبة فهم وثائق التأمين للطبيعة الفنية للعمليات التأمينية ، وصعوبة استيعابهم للأسس الرياضية التي تبني عليها هذه العمليات .

ب- التأكد من الملاءة المالية لهيئات التأمين ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها لما لذلك من اهمية في استقرار سوق التأمين واستمراره .

ج- المنافسة في سوق التأمين ومشاكل التسعير .

د - ملكية حملة الوثائق لجزء كبير من اموال هيئات التأمين .

هـ- ما يمثله قطاع التأمين من اهمية كبرى للاقتصاد القومي .

و- الاثار المترتبة على توافق السياسات الاستثمارية لاموال التأمين مع السياسات الاقتصادية العامة للدولة . (ابو بكر ، 2011 ، ص41) .

وتتم عملية الرقابة في العراق من خلال ديوان يسمى (ديوان التأمين) التابعة لوزارة المالية ، يهدف الديوان الى تنظيم قطاع التأمين والاشراف عليه بما يكفل تطويره وتأمين سوق مفتوح وشفاف وأمن مالياً (السيفي ، 2006 ، ص68) .

5- وسائل توازن عملية التأمين

يفرض المشرع على هيئات التأمين تكوين احتياطات ، فهي في صالح المؤمن لهم من جهة وتسمح للمؤمنين بالبقاء والمحافظة على وضعيتهم في السوق ،

وتتشكل هذه الوقاية عبر وسائل داخلية والتي تتمثل في مختلف الاحتياطات الفنية ، واللجوء الى وسائل خارجية كالتأمين المشترك و اعادة التأمين .

1-5 الوسائل الداخلية

الاحتياطات :-

على شركات التأمين ان تحتفظ باموال احتياطية لمواجهة الالتزامات المستقبلية او المطالبات التي قدمت لها ولم يتم تسويتها أو تسديدها ، وهذه المخصصات تعتبر حقاً من حقوق حملة الوثائق مدفوع وتخص فترات زمنية مستقبلية وتعتبر تكلفة من تكاليف الايراد العام للشركة . وتكون احتياطات التأمين على نوعين (شكري، 2008، ص66) .

1-1-5 الاحتياطي الالزامي The Compulsory

هو الاحتياطي الذي يلتزم المؤمن برصده ، إما بحكم القانون أو بحكم المقننات الفنية لعمله ، لذا فقد جرى التعامل على تسميته بالاحتياطي الفني (Technical Reserve) ويكون هذا الاحتياطي على نوعين هما :- احتياطي الاخطار السارية واحتياطي التعويضات تحت التسوية ، كما ينفرد التأمين على الحياة باحتياطي خاص به هو الاحتياطي الحسابي .

وفيما يأتي تناول هذه الانواع من الاحتياطي الالزامي :

أ- احتياطي الاخطار السارية Reserve for unexpired Risks

إن قسط التأمين يحتسب على اساس الفترة الزمنية لسريان وثيقة التأمين ومن الطبيعي ان لا تتفق فترة سريان جميع الوثائق مع الفترة الزمنية المحددة لغلق حسابات السنة الجارية للمؤمن ، لذا يقوم المؤمن بشطر القسط الصافي الى شريحتين احدهما تتناسب مع فترة سريان الوثيقة خلال السنة الجارية وهي ما توصف بكونها القسط المكتسب والثانية تتناسب مع فترة سريان الوثيقة خلال السنة التالية ، وهي ما توصف بكونها القسط غير المكتسب وهذه الشريحة هي التي تمثل احتياطي الاخطار السارية .

ب- احتياطي التعويضات تحت التسوية Reserves for unsettled clamis

ويمثل هذا الاحتياطي مجموع مبالغ التعويضات المطالب بها من قبل المؤمن لهم والتي تتم تسويتها ، فعندما يستلم المؤمن طلباً للتعويض ، يجب عليه ان يستقطع المبلغ التقديري لقيمة التعويض المطالب به ، من اقساط التأمين المتجمعة لصالح المحفظة ، ويرصده كاحتياطي لحين تسوية التعويض ، فان تمت تسوية التعويض خلال نفس سنة الحادثة وجب عليه ان يعيد الى رصيد التغطية ما يزيد من مبلغ الاحتياطي على مبلغ التعويض المدفوع فعلاً . اما اذا لم تتم تسوية التعويض في نفس سنة الحادث وذلك لاسباب متعددة منها

(www.clubnada.jeeran.com).

- 1- إجراءات التأكيد من حدوث الخطر المؤمن منه واثبات العلاقة السببية المباشرة التي أدت الى وقوع الحدث تستغرق وقتاً طويلاً ، حيث تنتهي السنة المالية دون تحقق ذلك .
 - 2- يحدث الضرر من تاريخ قريب من نهاية السنة .
 - 3- يقيم مبلغ التعويض دون ان يدفع الى المؤمن له .
- فعلى المؤمن ترحيل الاحتياطي الخاص بهذا التعويض الى السنة التالية . ويجب ابقاء هذا الاحتياطي مجمداً وتدويره من سنة الى اخرى حتى تتم التسوية النهائية . وعلى المؤمن ان يلتزم في تحديد مبلغ الاحتياطي بمبلغ التعويض المطالب به ، حتى ولو كان يعتقد ان المطالبة غير مشمولة بغطاء التأمين أو انها مبالغ فيها .

ج-الاحتياطي الحسابي Mathematical Reserve

يقابل الاحتياطي الحسابي في التأمين على الحياة ، الاحتياطي الفني في التأمين العام غير ان طريقة احتسابه تختلف عن طريقة احتساب الاحتياطي الفني وذلك بسبب اختلاف طبيعة الخطر الذي تغطيه وثيقة التأمين على الحياة وازدواجية التعويض في هذه الوثيقة ، وكون فترة نفاذها تزيد عن سنة واحدة ، ويستند خبراء رياضيات التأمين في احتسابهم له على ما يعرف بجدول الوفيات وحيث ان حادثة الموت هو من الحوادث المتغيرة ، اذ تزداد درجة احتمالته كلما تقدم الانسان في السن فيكون من الطبيعي ان يتدرج قسط الخطر بالزيادة سنة بعد اخرى تبعاً لتدرج احتمال الموت خلال فترة نفاذ العقد . غير ان الاعتبارات العملية لا تسمح للمؤمن بأن يطالب المؤمن عليه بقسط سنوي يتدرج بالزيادة سنة بعد اخرى ،لهذا فانه يقوم بتقسيم مجموع قسط الخطر لكامل مدة العقد ، على عدد سنوات العقد بالتساوي ، فيترتب على هذا قيام حالة من عدم التناظر بين قسط الخطر السنوي الذي يدفعه المؤمن عليه ، وبين احتمال الخطر فهو اكبر من هذه الدرجة خلال السنوات المتقدمة من فترة سريان العقد وأقل منها خلال السنوات المتأخرة من هذه الفترة لهذا ولغرض اعادة التوازن بين درجة احتمال الخطر وبين قسط الخطر خلال فترة سريان العقد ، يجب استقطاع الزيادة في قسط الخطر خلال السنوات الاولى من العقد والاحتفاظ بها كاحتياطي لاكمال النقص في هذا القسط خلال السنوات المتأخرة في العقد . وهذا الاحتياطي يمثل الجزء الاول من الاحتياطي الحسابي (شكري ، 2008، ص69) . أذن الاحتياطي الحسابي هو تلك الزيادة التي يقبضها المؤمن في السنوات الاولى من عقد التأمين او الجزء الذي يدخر للمؤمن له.

2-1-5 الاحتياطي الاختياري Voluntary Reserve

في حالة ان حققت حسابات المحافظ ، بعد تغطية كافة المصاريف والخسائر المتحققة خلال السنة الحالية للمؤمن ، زيادة في رصيد التغطية فان هذه الزيادة ينبغي ان لا ترحل الى حساب الارباح والخسائر الا بعد احتجاز مبالغ احتياطية تشكل خطأ دفاعياً ثانياً بعد حصيلة الاقساط الصافية المكتسبة ، ويترك تحديد مقدار هذه المبالغ الى حصافة وحسن تقديره وهذه المبالغ المستقطعة هي ما يعرف بالاحتياطي الاختياري (شكري 2008 ،ص71) .

2-5 الوسائل الخارجية**1-2-5 إعادة التأمين :-**

إن عملية إعادة التأمين هي عملية مقاسمة للمسؤولية عن الخطر المؤمن منه ونتائجه بين شركة التأمين التي توصف بالشركة المسندة وبين شركة متخصصة هي شركة إعادة التأمين والتي توصف بمعيد التأمين وتتم هذه العملية بموجب عقد تلتزم الشركة المسندة بموجبه بأن تأخذ على عاتقها مسؤولية تغطية جزء من قيمة تأمين الخطر وتسند الجزء الباقي من هذه القيمة الى معيد التأمين لكي يتولى المسؤولية عن تغطيته ، مقابل جزء يتناظر معه من قسط التأمين ، وتعرف عملية المقاسمة هذه بعملية الاسناد كما يعرف الجزء الذي تحتفظ به شركة التأمين لحسابها من قيمة تأمين الخطر بالاحتفاظ ، ونتيجة ذلك يتحمل كل من طرفي هذا العقد جزءاً من الخسارة الناتجة عن وقوع الحوادث المرتبطة بالخطر المسند وبمقدار تحدده شروط العقد ، وكما تتم عملية المقاسمة بإسناد جزء من قيمة تأمين الخطر لمعيد التأمين ، فانها قد تتم ايضاً بإسناد جزء من الخسارة الناتجة عن تحقق الحوادث المرتبطة به وبصرف النظر عن قيمة تأمينه (شكري ، 2008 ،ص21) .

الجانب العملي**6- التعريف بموقع الدراسة****1-6 نبذة تاريخية عن الشركة**

تأسست شركة التأمين الوطنية بموجب القانون رقم (56) لسنة 1950 . تمارس الشركة جميع أنواع التأمين العام (التأمين البحري ، التأمين من الحريق والحوادث، التأمين على السيارات ،التأمين الزراعي، التأمين الهندسي) وفي سنة 1988 أصبحت تمارس التأمين على الحياة الى جانب التأمين العام تنفيذاً لقرار الحكومة العراقية المرقم (392) في 1988/4/27 ، تستثمر الشركة أموالها في مختلف

أوجه الاستثمار (الاستثمار العقاري، الودائع والحوالات ، الاكتتاب بأسهم للشركات ، الإقراض والعقاري)
تمتلك الشركة ثمانية فروع متخصصة وخمسة فروع جغرافية منتشرة في محافظة بغداد ، والبصرة ونيوى وبابل وكركوك ، وتمتلك هذه الفروع أربعين مكتباً ، ثلاثة منها متخصصة وسبعة وثلاثون مكتباً جغرافياً . وتوسعت الشركة في نشاطها ونتائج التوسع في أعمالها ظهرت من خلال الزيادة في الأقساط التي حصلت عليها الشركة في السنوات الأخيرة . وفي الوقت نفسه قامت الشركة بتسديد كافة التزاماتها كتعويضات وفقاً لشروط وثائق التأمين وحسب الإحصائيات الواردة من الشركة .

7- تطبيق مؤشرات التحليل المالي

7-1 تحليل مؤشرات النسب المالية

اعتمد البحث في تحليل قياس الملاءة المالية والعوامل المؤثرة عليها في شركة التأمين الوطنية على مجموعة من النسب المالية التي تناسب نشاط القطاع التأميني بصورة خاصة ومن أهمها :-

7 1 1 نسبة الملاءة المالية

$$\text{أ- الاقساط الى حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الاقساط المحتفظ بها}}{\text{حقوق المالكين}} \times 100$$

النسبة المقبولة ان لا تزيد عن 250%

جدول رقم (1) مؤشر نسبة ملاءة شركة التأمين الوطنية للفترة من 2007 ولغاية 2011 (المبالغ بالالف الدينانير)

السنة	صافي الاقساط المحتفظ بها	حقوق المساهمين	نسبة الملاءة %
2007	15,512,179	34,689,338	44,717
2008	37,410,753	50,796,623	73,648
2009	40,348,397	71,053,879	56,785
2010	44,218,863	85,421,665	51,765
2011	58,958,642	87,066,503	67,7

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الميزانية العمومية

يبين الجدول رقم (1) ان نسبة هامش الملاءة في شركة التأمين الوطنية في تذبذب ولكنها ضمن النسبة المقبولة ، ويعزى هذا التذبذب الى عدم الاستقرار في الوضع الامني ، وكلما ازدادت نسبة صافي الاقساط الى حقوق المساهمين تزداد مخاطر الشركة .

2-1-7- نسب النشاط :

$$\text{أ- نسبة الاحتفاظ باقساط التأمين} = \frac{\text{صافي الاقساط المكتتبة (المحتفظ بها)} \times 100}{\text{اجمالي الاقساط المكتتبة}}$$

جدول رقم (2) مؤشر نسبة احتفاظ شركة التأمين الوطنية من اجمالي الاقساط المكتتبة للفترة من 2007 ولغاية 2011 (المبالغ بالالف الدنانير)

السنة	الاقساط المحتفظ بها	اجمالي الاقساط المكتتبة	نسبة الاحتفاظ %
2007	15,512,179	19,874,666	78
2008	37,410,753	43,136,420	86,7
2009	40,348,397	48,281,770	83,5
2010	44,218,863	60,561,538	73
2011	58,958,642	83,306,169	70,8

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الميزانية العمومية

يبين الجدول رقم (2) ان نسبة احتفاظ الشركة بالاقساط في ثقل مستمر فبعد ان كانت نسبة احتفاظ الشركة بالاقساط سنة 2007 بلغت (78%) وهي تجاوزت النسبة المعيارية (50%) وهو مؤشر جيد للشركة ، ثم ارتفعت النسبة سنة 2008 فبلغت (86,7%) ولكنها بدأت بالانخفاض تدريجيا سنة 2009 فبلغت (83,5%) واستمرت بالانخفاض للسنتين 2010 و2011 ، حيث بلغت سنة (2011) بـ(70,8) وهي أدنى نسبة للسنوات الخمس ولكنها تبقى أعلى من النسبة الـ 50% المقبولة ، مما يدل على ان الشركة تحتفظ باكثر من ثلثي الاقساط المكتتبة ، وربما يعزى سبب انخفاض نسبة احتفاظها بالسنوات الاخيرة هو تخليها عن نسبة من اقساط المؤمن لهم الى شركات اعادة التأمين وذلك بما يتناسب مع وضعها المالي وربما انتهجت هذه السياسة حماية لمصالح حملة الوثائق والالتزام بدفع التعويضات .

ب- التغيير في صافي الاقساط المكتتبة = $\frac{\text{صافي الاقساط للعام الحالي} - \text{صافي الاقساط للعام الماضي}}{\text{صافي الاقساط للعام الماضي}}$

جدول رقم (3) يبين نسبة التغير في صافي الاقساط المحتفظ بها في شركة التأمين الوطنية للفترة من 2007 ولغاية 2011 (المبالغ بالالف الدنانير)

التغيير في الاقساط %	صافي الاقساط المحتفظ بها للسنة السابقة	صافي الاقساط المحتفظ بها للسنة الحالية	السنة
31,9	11,756,299	15,512,179	2007
141	15,512,179	37,410,753	2008
7,9	37,410,753	40,348,397	2009
9,6	40,348,397	44,218,863	2010
33	44,218,863	58,958,642	2011

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانية العمومية

يبين الجدول رقم (3) ان نسبة التغير بصافي الاقساط المحتفظ بها من قبل شركة التأمين الوطنية في تقلب مستمر ، ففي سنة 2007 بلغت نسبة التغيير (31,9) وهي ضمن النسبة المقبولة والتي تتراوح بين (- 33% و 33%) اما في سنة (2008) بلغت نسبة التغير في صافي الاقساط 141% وهي اعلى من النسبة المقبولة وهذا مؤشر غير جيد يعرض شركة التأمين للخطر مما يتطلب زيادة رأس المال والاحتياطيات ، فعلا قامت شركة التأمين الوطنية سنة 2008 بزيادة رأس مال الشركة الى (2,000,000,000) بعد ان كانت (600,000,000) عام 2007 . اما في سنة 2009 بلغت نسبة التغيير في صافي الاقساط (7,9%) وهي ضمن النسبة المسموح بها وارتفعت النسبة تدريجياً ففي سنة 2010 الى (9,6) وفي سنة 2011 وصلت بلغت نسبة التغيير (33%) وهي ضمن النسبة المقبولة .

7-1-3 نسبة السيولة :- ويمكن قياس سيولة الشركة بالمعادلات الاتية :-

$$أ - \text{متانة المركز المالي} = \frac{\text{الاحتياطيات الفنية}}{\text{صافي الاقساط المحتفظ بها}} \times 100$$

النسبة المقبولة اكثر من 150%

جدول رقم (4) يبين نسبة الاحتياطيات الفنية في شركة التأمين الوطنية للفترة من 2007- 2011

السنة	الاحتياطيات الفنية	صافي الأقساط المحفوظ بها	نسبة الاحتياطيات الفنية %
2007	23,310,719	15,512,179	150,3
2008	39,607,352	37,410,753	105
2009	61,048,498	40,348,397	151,30
2010	75,408,336	44,218,863	170,53
2011	70,825,594	58,958,642	120,13

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الميزانية العمومية

يبين الجدول رقم (4) ان نسبة الاحتياطيات الفنية في شركة التأمين الوطنية للسنوات الخمسة الاخيرة في تقلب مستمر ، ففي سنة 2007 بلغت نسبة الاحتياطيات الفنية للشركة (150%) وهي ضمن النسبة المعيارية المقبولة والبالغة اكثر (150%) ، الا ان النسبة انخفضت في سنة 2008 فأصبحت (9,105) وهي اقل من النسبة المقبولة وهذا مؤشر غير جيد للشركة ، ولكن النسبة ارتفعت تدريجيا ففي سنة 2009 بلغت النسبة الى (3,151%) واستمرت النسبة بالارتفاع سنة 2010 فبلغت (5,170%) وهي اعلى نسبة للسنوات الخمسة هو مؤشر جيد للشركة ، الا انها سرعان ما انخفضت سنة 2011 الى دون النسبة المقبولة فبلغت (1,120%) وهذا مؤشر غير جيد ويتطلب من الشركة زيادة احتياطياتها الفنية للوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم . ويعزى السبب في انخفاض نسبة الاحتياطيات الفنية في السنوات اعلاه الى انتهاج الشركة سياسة متعمدة في تخفيض اموالها الخاصة وزيادة اعتمادها على اموال حملة الوثائق من أجل زيادة العائد على الاموال الخاصة لضعف الدور الرقابي، وتعد هذه مجازفة من قبل الشركة وتضر بمصالح حملة الوثائق .

$$ب - \text{نسبة الاحتياطيات غير الفنية} = \frac{\text{الاحتياطيات غير الفنية}}{\text{صافي الأقساط المحفوظ بها}} \times 100$$

جدول رقم (5) يبين نسبة الاحتياطيات غير الفنية في شركة التأمين الوطنية للفترة من 2007- 2011

نسبة الاحتياطيات غير الفنية %	صافي الاقساط المحتفظ بها	الاحتياطيات غير الفنية	السنة
134,091	15,512,179	20,800,567	2007
55,684	37,410,753	20,831,963	2008
55,451	40,348,397	22,373,682	2009
25,702	44,218,863	11,365,494	2010
102,486	58,958,642	60,424,830	2011

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الميزانية العمومية

يبين الجدول رقم (5) ان نسبة الاحتياطيات غير الفنية في شركة التأمين الوطنية للسنوات الخمسة الاخيرة في تقلب مستمر ، ففي سنة 2007 بلغت نسبة الاحتياطيات الفنية للشركة (134,091%) وهي اعلى نسبة للسنوات الخمسة ، الا ان النسبة بدأت تنخفض تدريجياً للسنوات الثلاثة اللاحقة 2008 ، 2009 ، 2010 حيث بلغت (55,684 ، 55,451 ، 25,702) على التوالي ، ويعزى ذلك الى سياسة الشركة في تخفيض اموالها الخاصة وزيادة الاعتماد على اموال حملة الوثائق من اجل زيادة عوائدها ، ولكن سرعان ما بدأت النسبة ترتفع في سنة (2011) حيث بلغت (102,486) وهذا مؤشر جيد لان الاحتياطيات غير الفنية تشكل خطأً دفاعياً ثانياً للشركة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم .

4-1-7 نسب الربحية

عائد الاستثمار = $\frac{\text{صافي الدخل من الاستثمار}}{\text{متوسط قيمة الاصول المستثمرة للعام الحالي والسابق}} \times 100$

جدول رقم (6) يبين نسبة عائد الاستثمار في شركة التأمين الوطنية للفترة من 2007 ولغاية 2011

نسبة عائد الاستثمار %	متوسط الاستثمار للعام الحالي والسابق	مبالغ الاستثمار للسنة الحالية والسابقة	صافي الدخل من الاستثمار	السنة
14,5	14,952,703	29,905,406	2,162,538	2007
17,8	15,384,710	30,769,420	2,737,439	2008
17,5	23,592,748	47,185,496	4,117,462	2009
6,5	36,735,607	73,471,215	2,385,728	2010
6,3	50,080,505	100,161,010	3,175,941	2011

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الميزانية العمومية

يبين الجدول رقم (6) ان نسبة عائد الاستثمار في شركة التأمين الوطنية للسنوات الخمسة هي ضمن النسبة المقبولة التي تتجاوز (4,5%) وهذا مؤشر جيد ، الا انها في ثقل مستمر فهي بعد ان كانت سنة 2007 (14,5) ارتفعت النسبة سنة 2008 فبلغت (17,8%) وهي اعلى نسبة للسنوات الخمسة ولكن سرعان ما بدأت بالانخفاض ففي سنة 2009 بلغت النسبة الى (17,5%) وفي سنة 2010 اصبحت النسبة (6,5%) وانخفضت اكثر سنة 2011 فبلغت (6,3%) وهي ادنى نسبة للسنوات الخمسة وهذا مؤشر غير جيد ويعزى ذلك الى ان الشركة منحت قروض الاسكان لموظفيها سنة 2008 و2009 بفوائد أما سنة 2010 و2011 منحت قروض الاسكان لموظفيها بدون فوائد مما أثر على عوائد الاستثمار، فضلا عن ان الحكومة قبل عام 2003 استحوذت على عقارات بعض المواطنين وتم شراء هذه العقارات من قبل شركة التأمين الوطنية وتأجيرها وبعد الاحداث حضر اصحاب هذه العقارات ورفعوا دعاوى قضائية لاسترجاع عقاراتهم وتم حسم الموضوع لصالحهم خلال سنتي 2010 و2011 .

7- دور ديوان التأمين في تقييم الملاءة المالية للشركة

تم تأسيس ديوان التأمين العراقي وفقا لقانون تنظيم اعمال التأمين لسنة 2005 وهو اول جهاز متخصص للاشراف والمراقبة على قطاع التأمين ، باشر عمله في 2005/6/1 ويهدف الى حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من اعمال التأمين ومراقبة الملاءة المالية لشركات التأمين لتكون قادرة على تقديم تغطية تأمينية كافية لحماية تلك الحقوق ، لكنه وللأسف لم يمارس دوره المطلوب كجهة رقابية تنظم عمل القطاع ، حيث يفتقر الى كادر وظيفي له الخبرة والدراية في الامور المالية والفنية والقانونية والتسويقية والادارية (كمال <http://misbahKamal.Blogspot.com>)

الاستنتاجات

- 1- ان النسب المالية تخدم المحلل المالي في قياس اداء الشركة في مجالات الملاءة المالية والربحية والسيولة وكذلك مدى كفاءة ادارتها في تنفيذ سياستها التمويلية والاستثمارية .
- 2- أظهرت نتائج الدراسة ان قياس الملاءة المالية في شركة التأمين الوطنية باستخدام النسب المالية كانت جيدة .
- 3- تشير نسبة هامش الملاءة في شركة التأمين الوطنية الى ان الشركة تتمتع بنسبة ملاءة مقبولة .

- 4- تشير نسبة النشاط في شركة التأمين الى ان الشركة تحتفظ باقساط تعادل اكثر من ثلثي الاقساط الاجمالية المكتتبة وهي نسبة جيدة ولكنها في انخفاض مستمر .
- 5- تشير نسبة التغيير في صافي الاقساط المكتتبة للشركة الى ان النسبة متقلبة وغير مستقرة .
- 6- تشير نسبة الربحية الى ان الشركة حققت معدل عائد على الاستثمار مقبول ولكن عليها العمل على زيادة النسبة .
- 7- تشير نسبة السيولة الى ان الشركة لديها سيولة مقبولة وتستطيع الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق بالنسبة للتعويضات .
- 8- تبرز اهمية دور جهات الاشراف والرقابة في شركات التأمين من خلال متابعة اداء هذه الشركات خصوصا انها تتعامل في اموال الغير ، ومعرفة مدى قدرتها بالوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق .
- 9- ضعف دور ديوان التأمين في العراق كجهة رقابية تنظم اعمال قطاع التأمين .

التوصيات

- 1- ينبغي على شركات التأمين بصورة عامة وشركة التأمين الوطنية بصورة خاصة قياس الملاءة المالية والعوامل المؤثرة فليها بصورة مستمرة اعتماداً على اساس النسب المعيارية لانها تمثل مستهدفات يتم عن طريقها الحكم على الوضع المالي للشركة .
- 2- ينبغي على شركات التأمين الاهتمام باحتساب معدل احتفاظها بصافي الاقساط التي تحصل عليها الشركة باستمرار وخاصة في ظل التحرر الاقتصادي وخصخصة التأمين والسماح للشركات الاجنبية بدخول الاسواق .
- 3- تعظيم حجم الاقساط في شركة التأمين الوطنية من خلال تحديث وتطوير وتوسيع اصدار الوثائق .
- 4- ضرورة تكثيف وسائل الاعلام والترويج للاغطية التأمينية لزيادة الوعي التأميني لدى الجمهور .
- 5- ضرورة اختيار نوع اعادة التأمين الافضل الذي يقدم عمولة جيدة في مقابل التنازل عن جزء من الاقساط الاجمالية المكتتبة .
- 6- تدريب وتأهيل الكوادر في شركة التأمين الوطنية لاختيار افضل مجالات الاستثمار للاموال .
- 7- ضرورة تنويع مجالات الاستثمار من قبل شركة التأمين الوطنية .

8- ضرورة تفعيل عمل ديوان التأمين من خلال اتباع نظام رقابي يعمل على متابعة أداء الشركة وملاءتها المالية .

المصادر

- 1- ابو بكر ، عيد احمد ، " تطوير التحليل المالي بالاساليب الكمية للتنبؤ بالازمات المالية في شركات التأمين على الحياة بالتطبيق على سوق التأمين المصري " بحث مقدم للمؤتمر العلمي السابع المقام من قبل كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في جامعة الزرقاء الخاصة في الاردن للفترة 10-11/11/2009
- 2- ابو بكر ، عيد احمد ، " ادارة اخطار شركات التأمين (اخطار الاكتتاب ، اخطار الاستثمار)" ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الاردن ، 2011.
- 3- الربيعي ، غروب كامل ، " تقويم كفاءة أداء الاستثمارات" ، بحث تطبيقي في شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية للمدة 2001-2010 ، رسالة الدبلوم العالي المعادلة للماجستير في التأمين ،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد ، 2012 .
- 4- السلطان ،عبدعلي حنظل " تقييم كفاءة الاداء لشركة اعادة التأمين العراقية " ، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 1990
- 5- السيفي ،بديع احمد " الوسيط في التأمين واعادة التأمين علماً وقانوناً وعملاً ،الجزء الاول ،شركة الديوان للطباعة ، بغداد، 2006
- 6- الشنطي ،ايمن وشقر ،عامر " الادارة والتحليل المالي " ، الطبعة الاولى ، دار البداية للنشر ، عمان ، 2005
- 7- الفضلي ، منصور صباح ، " نظرة مستقبلية على الملاءة المالية لشركات التأمين الكويتية " ، الموقع:-
(http://www.annaharkw.com/annahar/articleprint.aspx?id=31265
- 8- المساعد ، زكي خليل " تسويق الخدمات وتطبيقاته" الطبعة الاولى ، دار المناهج ،الاردن ، 2003
- 9- الموقع www.clubnada.jeeran.com
- 10- حسن ، عيسى هاشم وفلوح،صافي ، " قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ، العدد الرابع ، 2011
- 11- حمودة ،ابراهيم احمد عبدالنبي ،" الاسس العلمية والعملية لتقييم الاداء في شركات التأمين " الموقع :- http://www. faculty .ksu.edu.salibr/Doclib3

- 12- ريجدا ، جورج ، تأليف البلقيني، محمد توفيق ومهدي ابراهيم محمد " مبادئ ادارة الخطر والتأمين " ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2006
- 13- شكري ، بهاء بهيج " اعادة التأمين بين النظرية والتطبيق " ، عمان ، الطبعة الاولى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، 2008
- 14- طبايبية، سليمة، "تقييم الاداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية - دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين) ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاول للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية للفترة من 8-9/3/2011 .
- 15- طعيمة ، ثناء محمد ، " محاسبة شركات التأمين " ، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2002
- 16- عبد النور ، موساوي وهدى ، بن محمد ، " تحليل ملاءة ومردوية شركات التأمين " ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 31 ، 2009
- 17- عقل ، مفلح محمد ، " الادارة المالية والتحليل المالي " ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009
- 18- كمال ، مصباح " <http://misbahKamal.Blogspot.com> " مجلة التامين العراقي
- 19- Rees,Bill, " Financial Analysis " , university of strathelyde.
- 20- Higgs , Robert.C. " Analysis for Financial Management" 6th ed , Mc graw –Hill .high Education , 2001